

اللباب في علل البناء والإعراب

أحدُهما أنَّ التوكيد فيها للمعرفة لا للنكرة فقولُهُ أجمع توكيد ل (هي) ولكَّـنَّه اضطر ففصل بالخبر بين الموكِّد والموكَّـد كما في الصفة وقيل في (فرع) ضميرٌ والتوكيد له وهذا بعيد وأمَّا قولُهُ (جديداً كلَّه) فهو مرفوعٌ على أنَّـه تأكيد للضمير في (جديد والوجه الثاني أنَّـ هذه الأبيات شاذةٌ فيها اضطرار فلا تُجعل أصلاً . فصل .

وإنما لم ينصرف (جُمَعُ) لأنَّـ فيه العدل والتعريف فالعدلُ عن (جُمَعِ) لأنَّـ واحده (أجمع) و (جمعاء) فينبغي أن يكون على (جُمَعُ) مثل (حُمَر) ولكَّـنَّه فتحت ميمُّه وصيرك (عُمَر) وقال أبو عليّ هو معدول عن (جَماعى) مثل صحراء وصحارى ولو كان عن جمع مثل حمر لما جاز فيه أجمعون ولكان يؤكّد به المذكّر والمؤنّث كما يوصف بِـحُمَرِ المذكّر والمؤنّث